Issue 5997 Tuesday 27/3/2018
الزمان – السنة العشرون العدد 5997 الثلاثاء 9 من رجب 1439 هـ 27 من اذار (مارس) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/20. UK

الواقع الإعلامي ودوره في الإنتخابات البرلمانية

طالب قاسم الشمري
بغداد

اضحت العديد من وسائل الاعلام غير ملتزمة بالتوازن والموضوعية والحيادية في صناعة الخبر ونقل المعلومة الدقيقة والصادقة للمواطنين بعد ان تهاونت مع كل انواع الفساد متناسية دورها في البناء والاصلاح والمشاركة في حل الازمات، والناس بأمس الحاجة لدور الاعلامي لفعاليته وتأثيره في تحقيق الاصلاح والبناء في جميع مفاصل الدولة والمجتمع وفرض القانون وتحقيق العيش المشترك للمواطنين واحترام الأنظمة والقوانين وتقديم الخدمات وتفعيل كافة القطاعات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وادارة العملية السياسية، وكل هذه المهام والعمليات من مسؤولية الدولة والقادة السياسيين واحزابهم، ولكن للأعلام الدور الكبير والمهم والفاعل في تحقيقها، لما يمتلكه من وسائل ضغط مؤثره على الدولة والقيادات السياسية واحزابها، كون احد مسؤولياته بناء راي عام ورؤى وطنية ودور قيادي عندما تتطلب الظروف ان يقود الاعلام بالإضافة لدوره في تثقيف المواطنين وتوعيتهم وتزويدهم بالمعلومات وتعبئتهم باتجاهات الفعل الوطني الميداني، لكن هناك محاولات كثيرة لتعطيل هذا الدور الأساسي والمهم في عمليات الاصلاح والتغيير والحرب على الفساد.

وتعطيل دور الاعلام يعني ضعف وانحسار الديمقراطية وغياب الحقائق عن الناس وغلق الابواب بوجههم لمعرفتها.. والواقع تمكنت قوى الفساد والفاسدون من تحجيم العديد من وسائل الاعلام والسيطرة عليها وجعلها تعمل خارج سياقاتها واخلاقياتها المهنية بعد ان تمكن الفاسدون من اصحاب المال والسلطة اختراق هذا القطاع الحيوي المهم حتى بات الفساد السياسي والمالي والاداري يلقي بظلاله على العديد من المؤسسات الإعلامية التي شطحت واصبحت جزءا منه ومن ازماته تمارس تضليل الراي العام، ناهيك عن ان العديد من هذه الوسائل الاعلامية اصبحت ضمن بؤر الارهاب تشرعنه وتبث خطاباته التي تحرض على العنف بشكل مباشر وغير مباشر وعلى طريقتها الخاصة لتخويف المواطنين، حتى اصبحت الحاجة ملحة لوضع مثل هذه الوسائل الإعلامية تحت الرقابة الشعبية والرسمية لمنعها عن هكذا سلوك مدان ومحاسبتها قانونيا ومهنيا بعد ان اصبحت تشكل منعطفا خطيرا، لان مثل هذه الوسائل الاعلامية التحريضية المنفلتة التي يحركها ويدعمها الفساد السياسي والمالي الذي جعلها تخرج عن رسالتها الاعلامية المهنية الانسانية النبيلة التي تعنى ببناء المجتمع وحياة المواطنين المعاشية والخدمية والامنية وعيشهم المشترك، ودورها في انعاش الحياة السياسية والاقتصادية والحفاظ على المال العام وتأشير الاخفاقات في كافة مفاصل الدولة والمجتمع والاسهام في اصلاحها.

ان ما نشهده هو انحسار هذا الدور لمثل هذه المؤسسات التي اختلفت وتقاطعت مع رسالتها ومهنيتها في تسليط الاضواء على المخالفات والخروقات والظواهر المدانة وتأشير الخلل اينما وجد، لان انحسار دور الاعلام وصمته وسكوته على المحظور خاصة الفساد المالي والاداري وكل انواع الخروقات والتجاوزات التي تخدم وتحقق المصالح الربحية الخاصة للفاسدين. ان هكذا وسائل اعلام اصبحت تشكل عوامل هدم وتخريب للوطن والدولة والمجتمع والحياة العامة والخاصة للمواطنين وهناك عوامل كثيرة كانت السبب في خروج العديد من هذه الوسائل الإعلامية عن مسارتها المهنية الصحيحة، والحقيقة هناك تحديات ومعوقات مالية كبيرة تعاني منها اجهزتنا الإعلامية ادت بالبعض منها الى اغلاق ابوابها لعدم قدرتها على مواصلة العمل بسبب ما تعانيه من ازمات مالية وعدم حصولها على الدعم النزيه والمحايد الذي يمكنها من الاستمرار لمواصلة مسيرتها واداء رسالتها المهنية بمختلف الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والشباب والمرأة والبناء والاعمار والاستثمار ومحاربة الفساد واحترام الأنظمة والقوانين.. وهي مهام بحاجة الى دعم الدولة لتتمكن من اداء مهامها والحفاظ على مهنيتها وحياديتها في نشر الخبر والحقيقة وحمايتها من الفاسدين واصحاب الاجندات المشبوهة الذين يحاولون استغلال حاجة بعض الجهات الإعلامية الى المال لاستغلالها وتسخيرها لاهدافهم واجنداتهم التي تتقاطع مع مسيرتنا الوطنية وبناء الدولة والمجتمع ، ومع الاسف ما نلمسه ان الدولة تركز جل اهتماماتها في الاعلام على الجوانب السياسية لتسيطر عليها واحتوائه لتصريف سياساتها، وفي نفس الوقت الذي يخترق فيه الفساد المالي والاداري والسياسي العديد من اجهزة الاعلام بسهولة بعد ان اخترق ولبس جميع مؤسسات الدولة فأصبحت اكثر هذه الوسائل الإعلامية اجهزة اعلام وقنوات محاصصة مذهبية طائفية وعنصرية، بدل ان يكون لدينا اعلام دولة مدنية ديمقراطية اصبح لدينا اعلام كتل وقوى سياسية اكثر مما هو اعلام سياسي اجتماعي اقتصادي ثقافي وطني مهني عام متوازن، وعلى الطرف الاخر نجد بعض الشرائح الاجتماعية الثقافية النخبوية الوطنية التي تعنى بالتربية والآداب والفنون والثقافة والطفل والمرأة والعلوم بدون غطاء اعلامي يعني بدون اعلام لان التغيير الذي احدثه الاحتلال جاء بالمقلوب؛ بمعنى انه لم يحقق الاهداف الإيجابية والتغيير الحقيقي المطلوب الذي تمناه العراقيون، في مقدمتها ارساء قواعد اللعبة الديمقراطية المطلوبة والبناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الرصين، بل كل ما جاء به الاحتلال عبارة عن افات وكوراث بعد ان قسم العراقيين الى طوائف ومذاهب واعراق انتجت لنا العنف والارهاب وكل انواع الفساد الذي ابتلع الدولة وفكك المجتمع، بدل القيام بتعزيز بناء اسس وثوابت الدولة الديمقراطية التي بإمكانها تحقيق العدل والانصاف وتكافؤ الفرص في المجتمع وبمشاركة فاعلة للكلمة الحرة وبناء الراي الحر الجريء الذي تتبناه المؤسسات الإعلامية المهنية النزيهة، ومن خلال دعم الدولة لها وابعاد الفساد والفاسدين والطارئين عنها لكن ما حدث ان العديد من هذه المؤسسات الإعلامية اصبحت ضمن مجال ومساحة ودائرة العرض والطلب التجاري والسياسي يعني ضمن سوق السياسيين اصحاب المصالح الشديدة الخصوصية ما ادى الى فقدان ثقة المواطنين بها بعد ان اصبحت الناطق الرسمي باسم السياسيين واصحاب المال بدل ان تكون ناطقة باسم كل المواطنين وذراعهم الطويل الذي يدافعون به عن انفسهم وهذا بحاجة الى ان تؤدي هذه المؤسسات الإعلامية واجهزتها وقنواتها مهامها ومسؤولياتها ودورها المهني بشفافية وشجاعة، من دون ان تتأثر بها التجاذبات والصراعات ، في حين ان مهام ومسؤوليات الاعلام ورسالته واهدافه ابعد ما تكون عن الدعاية السوقية الممولة من اصحاب المال والسلطة، بعد ان تحولت من خلال ممارساتها وادائها الى اعلام ريعي للسوق بعد ان كانت المراة العاكسة التي تبرز وتظهر طبيعة دور الجماهير واحتياجاته ومعاناته ومستوى قيمة الإنسانية، ولهذه الاسباب ارتفعت اصوات اصحاب المهنة والحرفة الإعلامية مطالبة بالحفاظ على رسالة ونزاهة الاعلام ودوره الشفاف في قول كلمة الحق الحرة الصادقة النابعة من رسالته الإنسانية النبيلة في وضع الحقائق والاخبار والمعلومات بشجاعة بين يد المواطنين ليتخذوا قراراتهم الشجاعة في اختيار ممثليهم الحقيقيين في انتخاباتهم القادمة؛ وهذا يعني ان تقوم مؤسساتنا الإعلامية الوطنية بدورها في تصريف رسالتها بأمانة، وان تفك البعض من هذه المؤسسات و الأجهزة الإعلامية ارتباطاتها غير المهنية المدعومة ماليا من الساسة والمسؤولين الذين يحاولون تمرير اجنداتهم غير الشفافة من خلال هذه الاجهزة الاعلامية التي عليها ان تلتفت لدورها في تثقيف المواطنين وتوعيتهم وتزويدهم بالحقائق بالمعلومات الدقيقة الموثقة عن المرشحين وتأشر لهم ما يحتاجونه وتحذيرهم من كل ما هو مشبوه وغير طبيعي ليتمكنوا من الاختيار الصحيح لمن يمثلهم و ينوب عنهم في البرلمان المقبل... هذا هو دور الاعلام الوطني الحر الذي لا يقبل ولا يسمح للمال السياسي ان يلعب به ويشتته ، خاصة وان الاعلام العراقي في واقعه لا يتبع لمؤسسة وطنية واحدة تمتلك الحقيقة وواحدة من مشكلتنا ايضا.

ان مؤسساتنا الإعلامية مشتتة بسبب اصطفافاتها وتخندقها في خنادق السياسيين المتصارعين على سلطات الدولة ومنافعها بعد ان لعب المال السياسي دورا في تخريب هذه الأجهزة الاعلامية واخراجها من دوائرها ومساحاتها المهنية وهنا لابد من الوقوف عند نقطة جوهرية هي ما يواجهه الاعلاميون من تحديات ومعاناة مالية واقتصادي ومعاشية صعبة وهي عوامل ذات مخاطر واثر كبير على مهنيتهم وادائهم لرسالتهم، عوامل دفعت الحاجة بالبعض منهم الى مناطق الضعف واوقعت بهم ليصبحوا ضمن دوائر الفساد المالي والسياسي على الرغم من ان الاعلام ابن بيئته السياسية وهذا ليس تبريرا مطلقا، لان دور الاعلام والاعلاميين هو القيام بتوعية المواطنين وحمايتهم ووضع الحقائق بين ايدهم، وفضح الفساد والمفسدين بدون تردد او خوف من احد، لكن التحديات والعوز المالي الذي تعاني منه الكثير من المؤسسات الإعلامية والاعلاميين له اثاره السلبية على اداء المؤسسات الإعلامية وعملها الميداني في ظل تحديات جسيمة وافرازات الفساد السياسي والمالي الذي خرب نفوس بعض الاعلاميين العاملين في هذه المؤسسات ليمنعهم من القيام بدورهم على اكمل وجه وومنعهم ايضا من قول الحقائق والسكوت عن الكثير من ملفات الفساد والفاسدين، بل ذهبوا ابعد من دالك في ترويجهم لبعض الفاسدين ودعمهم في حملاتهم الانتخابية.

الناس اليوم بأمس الحاجة لدور الاعلام الانتخابي الوطني المهني المتوازن والمحايد للقيام بدوره في تنوير المواطنين وتعبئتهم ثناء العمليات الانتخابية بكل حيادية وصدق بعيدا عن كل ما تعرضه وما تقدمه بعض النشاطات السياسية المشبوهة والفاسدة من اغراءات لأجهزة الاعلام والإعلاميين ليجعلوا من الاعلام جزءا من الازمات التي نعاني منها ونعيشها بدل من ان يكون العامل والمفصل المركزي الاساسي من حل وتصفير الازمات ، لكن ما نشهده الان هو انخراط الوسائل الاعلامية في الاحداث بشكل سلبي تاركة دورها المهني ورسالتها في الاصلاح والتغيير وبناء راي عام وطني فاعل مساندا للأدوار وللنشاطات الإصلاحية الوطنية وداعمة للناشطين الوطنيين.

نحن اليوم بأمس الحاجة الى الاعلام والصحافة الاستقصائية من اجل الوصول الى الحقائق لان الوصول الى المعلومات الدقيقة الموثقة ووضعها بين يد المواطنين ليتخذوا قراراتهم الصائبة بحاجة الى الدعم الشفاف والنزيه ليتمكن الاعلام من تحقيق اهدافه وتصريف مهامه دون فسح المجال امام الفساد المالي والسياسي من اختراقه والسيطرة عليه والمسك بشرايينه وإسكاته ومنعه من قول الكلمة الحرة، وهناك العديد من وسائل الاعلام التي شطحت باستسلامها للمال السياسي الفاسد واصطفت مع اصحابه لتمريرهم في الانتخابات المقبلة بعد تعطيل دور المواطنين وتضليلهم في اختيارهم لممثليهم الحقيقيين في البرلمان المقبل.

> ان مؤسساتنا الإعلامية مشتتة بسبب اصطفافاتها وتخندقها مع السياسيين المتصارعين على سلطات الدولة ومنافعها بعد ان لعب المال السياسي دورا في تخريب هذه الأجهزة الاعلامية واخراجها من دوائرها ومساحاتها المهنية وهنا لابد من الوقوف عند نقطة جوهرية هي ما يواجهه الاعلاميون من تحديات ومعاناة مالية واقتصادي ومعاشية صعبة وهي عوامل ذات مخاطر واثر كبير على مهنيتهم وادائهم لرسالتهم.

أموال العراق بخير .. معاملة في التقاعد

نرجس عبد الجبار داود
بغداد

لا تعجبوا من العنوان لأني سأسرد عليكم ما يحدث في مؤسسات الدولة المالية من خلال تجربة بسيطة مررت بها استمرت لمدة اربعة اشهر اعتبارا من بداية شهر كانون الاول من عام 2017 وقد انتهت يوم 3/13/ 2018 بعون الله ،حيث تبين لي من خلالها ان الاجراءات المتخذة في المصارف صارمة جدا وتتابع كل دقائق الامور بحيث لا يفلت منها فلس دون حق واليكم التجربة .

اعتدت ان اذهب مع والدتي (حفظها الله وبارك في عمرها) في بداية كل شهر زوجي لاستلام راتبها التقاعدي الذي ورثته عن والدي (رحمه الله) وهو راتب هزيل مقداره يزيد على الستمائة الف بقليل ولشهرين ولا يتناسب مع الخدمة التي زادت عن اربعين عاما قضاها في دوائر الدولة وتسنم خلالها مناصب عديدة في حين ان البعض يستلم اضعافه دون ان يخدم الدولة يوما واحدا والحمد لله . في كل مرة نذهب لاستلام الراتب نعاني من عدم ظهور بصمة الوالدة بسهولة لكنها تظهر بعد عدة محاولات لكن البصمة في هذا الشهر ابت الظهور مما اضطرنا للرجوع للبيت واعادة المحاولة في يوم اخر لا اريد الاطالة لكن المحاولات العديدة باءت بالفشل وزاد الطين بللا ان الحساب قد اغلق لكثرة المحاولات .هنا بدأ مشوار جديد فقد ذهبنا للهيئة العامة للتقاعد للاستفسار ،لكننا وجدنا مئات الحالات الشبيهة بحالتنا ولأناس كبار في السن وكثير منهم معوقين ومعظمهم فقراء جدا كما يبدو من مظهرهم البائس والازدحام هناك شديد جدا لدرجة اننا لم نستطع ان نصل لأي شباك حتى للسؤال ماذا نفعل ؟ مما اضطرنا للعودة للبيت على امل ان نحضر في وقت مبكر من اليوم اللاحق ،وقد حصل . وبعد السؤال وعدة طوابير مزعجة جدا طلب منا ان نستخرج هوية ذكية جديدة تعمل بالرمز بدلا من البصمة والغاء القديمة وقد تطلب الامر عدة ساعات من الساعة التاسعة صباحا حتى الثانية ظهرا ولم تنته المعاملة ولابد ان اذكر ان الشباب العاملين في الهوية الذكية يبذلون اقصى جهد في العمل ولا يستريحون ولا يتأففون ويستحقون رواتبهم عن جدارة لكن الاعداد كبيرة والاجراءات غير منظمة والجهود ضائعة والمراجعين منهكين وبائسين .ورجعنا للبيت مرة اخرى رجعنا دون اتمام المعاملة . وفي اليوم الثالث وبعد عدة طوابير اكملنا الهوية .ومما اثار انتباهي انهم اخذوا منا مبلغ عشرة الاف دينار ثمنا للهوية الجديدة واخذوا عشرة الاف دينار ثمنا للهوية الجديدة واخذو عشرة الاف اخرى لإسقاط الهوية القديمة ،علما انهم قد اخذوا عشرة الاف دينار عند اصدارها .اما العشرة التي تؤخذ للإصدار فهي حق لانهم يصرفون بموجبها هوية ، لكن مالم افهمه لماذا يأخذون عشرة لإسقاطها ؟! على كل حال اخذنا الهوية التي تعمل بالرمز ونحن سعداء فقد انجزنا امرا عظيما وتخلصنا من البصمة الى غير عودة .

وبلغونا انهم سيصرفون راتب شباط 2018 على الهوية الجديدة اما الراتب السابق الذي لم نستلمه فيتوجب علينا استلامه من المصرف عند حلول شباط 2018باستخدام هوية التقاعد وليس الذكية .

انتظرنا شهرين لحين حلول شهر شباط 2018واطلاق رواتب المتقاعدين واستبشرنا خيرا .اخذت امي الى مصرف الرشيد فرع المتنبي لأنه لا يحق لها الاستلام من غيره ، فقد كان الوالد رحمه الله يستلم منه ،حبا بالمتنبي، كونه اديباً ويعشق الكتب وسوقها ولم نرد ان نغيره احتراما لذكراه حتى جاءت الهوية الذكية وخلصتنا من هذا المشوار. عدنا للمتنبي وهو كما تعلمون شارع مغلق بوجه السيارات والمصرف بنهايته والوالدة بارك الله في عمرها تبلغ التاسعة والسبعين ولا تستطيع المشي كثيرا ولا ترى جيدا ولا تتحمل الزحام والصياح والتدافع ومع هذا اقنعتها بأن تتحمل قليلا حتى نستلم الراتب المتأخر ولن نعود فقبلت . نزلنا من سيارة الاجرة في بداية الشارع ومشينا الهوينا وصوت تنفس الوالدة مسموع للإجهاد حتى وصلنا المصرف بصعوبة .اعطيتهم هوية التقاعد الخاصة بالوالدة وانا واثقة ان الامر دقائق وينتهي كل شيء فاذا بالموظفة تصرخ في وجهي:

– ما هذا ؟

قلت : هوية تقاعد قالت انها قديمة جدا وخالية من الفسفورة ولابد من تغييرها .توسلت بها قائلة ان الوالدة امرأة كبيرة ولا تتحمل هذا المشوار ولكنها صرخت بوجهي ولم تنصت لتوسلاتي .أخذت الوالدة وعدنا للبيت ثم ذهبنا للتقاعد في يوم اخر حيث استقبلنا كاتب العرائض بالباب سائلا :هل لديكم تجديد هوية ؟؟ نعم ، كيف عرف؟! ودون ان يستأذن كتب العريضة واخذ الاوراق الرسمية واستنسخها واخذ خمسة الاف دينار ثم قال اذهبوا لذلك المكتب لأخذ صورة وهناك اخذ صاحب المكتب ثلاثة الاف دينار ثم دخلنا للتقاعد ، وبعد البحث والسؤال اخذنا عدة طوابير مع انتظار حتى حصلنا على هوية جديدة تزدان بالفسفورة . فاتني ان اذكر ان الطوابير من حصتي لان الوالدة لا تستطيع الوقوف طويلا . كما اننا قد دفعنا مبلغا لا اذكر قيمته كرسوم للهوية الجديدة . عند خروجنا من الهيئة العامة للتقاعد وجدنا مكتبا لديه جهاز للهوية الذكية يعمل بالرمز فرحنا به وقلنا لنأخذ راتب شباط ونعود في وقت لاحق لمصرف المتنبي لاستلام الراتب القديم ، وعند ادخال الهوية الجديدة تبين انها لا تعمل ، حمدنا الله اننا لازلنا قرب التقاعد حيث عدنا وبعد طوابير مزعجة وطويلة تبين ان الهوية غير مفعلة وقد تم تفعيلها . عدنا لصاحب المكتب واستلمنا راتب شباط وحمدنا الله واصرت الوالدة على شراء هدية عند العودة تفرح بها العائلة من راتبها الخاص.

بعد عدة ايام عدنا الى مصرف المتنبي واخرجت الهوية الجديدة بكل ثقة وعندما رأتها الموظفة قالت لابد من صحة الصدور ، استنسخيها وعودي بعد عدة ايام وخذي رقم المعتمد الملصق على زجاج المكتب كي تعرفي ان صحة الصدور قد وصلت .

عدنا للبيت وبعد عدة ايام اتصلت بالمعتمد فقال :من اعطاك هذا الرقم ؟ تلعثمت وكأنني مجرمة قبض عليها متلبسه وقلت :هم اعطوني هذا الرقم في المصرف .قال: لقد انتقلت من هذا المصرف ولا علاقة لي به .تعجبت في نفسي وقلت : هل يصعب عليهم ازالة الرقم القديم ووضع رقم المعتمد الجديد ؟ لا بأس انهم يعملون بجد ويحرصون على اموال الدولة ،لنلتمس لهم العذر .بعد عدة ايام رجعنا من جديد للمصرف وابرزت الهوية فقالت الموظفة : هل اتصلت بالمعتمد ؟ قلت اتصلت لكنه منقول. قالت :ولماذا لم تأخذي الرقم الاخر ؟ لم اجب ،فكيف لي ان اعرف انه منقول وان هناك اخر ؟! قالت : انتظري لنهاية الدوام ،حتى يعود المعتمد ويحضر معه صحة الصدور .لا بأس قلت للوالدة ،الجلوس اخف من المشي وافضل من العودة من جديد ،لنجلس .جلسنا ثلاث ساعات وجاء المعتمد وهب الجميع لاستقباله وعندما فتح سجله تبين ان صحة صدور هوية الوالدة لم تصل بعد ! قلت للموظفة : انها كبيرة ولا تستطيع الحضور مرة اخرى ،اعطوها الراتب وعندما تصل صحة الصدور ضعوها مع الاوراق ، فصرخت بوجهي : كيف اخالف القانون ؟ تريدين ان احبس ؟ اخذت امي وخرجت وانا خجلة من نفسي وقلت :انهم حريصون على اموال الدولة ولو تساهلوا لضاعت المليارات ، ورغم ان راتب امي ضئيل ،لكن الحرص واجب وكله اهدار للأموال اذا حصل أي تساهل عدنا للبيت متعبين منهكين وبعد عدة أيام اتصلت بالمعتمد فبشرني ان صحة الصدور وصلت وان بالامكان الحضور لا ستلام الراتب وللمرة الرابعة عدنا للمصرف لكن بمعنويات مرتفعة فنحن نعلم ان صحة الصدور موجودة وان المشكلة قد حلت .أعطينا الهوية للموظفة فقالت هل اتصلت بالمعتمد ؟ قلت نعم .قالت :حسنا لنرى ،وبعد تقليبها للاوراق أخرجت واحدة وقالت :ها هي صحة الصدور .تنفست الصعداء ، واخيرا نظرت في الورقة وقالت هذا الكتاب يقول اصرفوا راتب شهر شباط وسجلاتنا تقول ان الراتب الموجود هو راتب كانون الاول وهذا خطأ كبير لا يمكن التغاضي عنه فالتغاضي عنه يسبب مشكلة مع الرقابة المالية .قلت في نفسي : يالها من دقة في العمل ونزاهة ،هكذا يتم الحفاظ على اموال الدولة . لكن امي متعبة وكبيرة بالسن وربما تخليت عن هذا الراتب لأجلها فهو راتب ضئيل ونحن لسنا بحاجته وقد صرفنا للحصول عليه ما مقداره مائة وخمسون الف دينار اجور مواصلات ومعاملات .لندعه ونذهب ونحفظ كرامتنا .لكن الطفل المشاكس في داخلي استشاط غضبا وقال :وهل تتركينه للدولة ؟ خذيه مهما كانت العقبات وليكن الله في عون الحاجة مع كل هذه المراجعات .من هذا المنطلق دخلت على مديرة المصرف قائلة انها امرأة كبيرة بالسن والراتب ليس هائلا كي يغري بالسرقة او التزوير اصرفوه وأرسلوا للتقاعد كي يصححوا الكتاب .قالت بغضب : وما يدريني ان هذا الكلام صحيح ؟قلت اتصلوا بهم هاتفيا او الكترونيا ويتم التصحيح .قالت هذه معاملات مادية ولا يجوز فيها التعامل بالهاتف او الكترونيا .قلت في نفسي :ما شاء الله على حرصهم على اموال الدولة ، وهل يعقل أن تسرق الاموال بعد كل هذا الحرص؟!

أخذت أمي عائدة الى البيت أجر خفي حنين ، وبعد عدة اتصالات بالمعتمد ولأيام متعددة قال أن الكتاب قد تم تصحيحه فاحضروا .وللمرة الخامسة ذهبنا لمصرف المتنبي وقد كان خاليا من المراجعين . أعطينا الهوية وقيل لنا اجلسوا وانتظروا ،انتظرنا ما يقارب الساعة ، ولا يوجد سوانا في المصرف بدأ القلق ينتابني وقلت هذه المرة ان لم يصرف الراتب فلن اعود وسأريح امي من هذا العناء فقد تحملنا بسببه أربع زيارات للتقاعد وخمس زيارات للمصرف ، يكفي لن اعود .في هذه الأثناء سمعت اسم الوالدة تتناقله الألسن وهناك نقاش ما لبث ان تحول الى اجتماع لعدة موظفات وقد سمعت احداهن تقول هذ الاسم خطأ ، يوجد نقطة او اثنتان في كتاب ولا وجود لها في الثاني ، سأسال الأمرأة عن اسمها ثم جاءت صوب الوالدة وسألتها عن اسمها ولما نطقت الوالدة باسمها صحيحا كاملا عادت الموظفة وقالت يوجد خطا في اسم جدها لأنه غريب وهذا الخطأ يكمن في نقطة وقراءة الاسم ليس بها فرق كبير بين وجود النقطة من عدمها وبعد مداولات قالت سنغض الطرف عن هذا الخطأ .قلت يا الله فرجت لكنها عادت لتقول لقد صححوا الخطأ في الشهر ووضعوا ختما لكنهم لم يضعوا توقيعا وهذا لا يجوز ، ماذا نفعل ؟ سبحان الله ؟ ما هذا الاخلاص بالعمل والحرص على أموال الدولة !! بعد برهة من الصمت سألت : هل هذا الراتب الوحيد الذي ستستلمه منا ؟

قلت نعم فأن لديها بطاقة ذكية.

قالت حسنا سنتنازل ونصرفه.

وأخيرا تم الافراج عن الراتب البالغ 694000 دينار فقط لا غير .وعندما هممنا بالخروج من المصرف نادوا علينا قائلين : ادفعوا خمس وعشرون الفا ثمنا لصحة الصدور قلت : هل هناك وصل بهذا المبلغ ؟ نظروا الي بغضب وقالو : نعم ، لكننا نحتفظ به لأنفسنا !!!!! دفعت المبلغ المطلوب وخرجت بالوالدة بسرعة خوفا من ان نكون مطلوبين للدولة . علما انني متقاعدة أيضا ، وسبق أن عملت صحة صدور لهويتي ولم يطلبوا مني أجور لهذه الخدمة!!!

الحمد لله أن أموال الدولة في الحفظ والصون ، فمن يجرؤ على التلاعب وكل هذه الأجراءات معمول بها !!!